الفصل الثانى

الاستقراء والتقعيد

إن الاستقراء والتقعيد طريقان من طرق الوصف في دراسة اللغة، يتوسط بينهما عمل ثالث هو التقسيم، ثم تسمية كل قسم من الأقسام الناتجة. «والتقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي أيا كان نوعه، ونقصد بالتجريد خلق الاصطلاحات التي تدل على الأقسام. ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائها في فوضى المفردات المبعثرة»[1]. واللغة منظمة ضخمة من الأجهزة المتكاملة المنسجمة التي تعمل في اتجاه واحد، ومنها الجهاز الصوتي والتشكيلي والصرفي والنحوي والمعجمي، مثلها في ذلك مثل الجسم الإنساني وما فيه من أجهزة متكاملة منسجمة أيضًا، تعمل كلها على استدامة الحياة لهذا الكائن؛ ومنها الجهاز الهضمي والعصبي والإفرازي. وموقف الباحث اللغوي من اللغة كموقف الباحث في تشريح الجسم الإنسان من هذا الجسم، فهو يلاحظ أجزاءه وطرق تركيبها وعلاقة كل جزء منها بالآخر وموضعه من هذه المنظمة الجهازية، ثم هو شبيه كذلك بموقف الباحث في وظائف أعضاء هذا الجسم حين تصل به الملاحظة كذلك إلى أن الجهاز الهضمي يؤدي وظيفة الهضم، وأن الجهاز الإفرازي يؤدي وظيفة الإفراز، وأن الجهاز العصبي يؤدي وظيفة الإحساس. وقد يبدو مضحكا أن نقرأ لأحد علماء التشريح أن يجب أن تكون العضلة الفلانية بالوضع الفلاني، أو أن يكون للإنسان خمس أصابع في كل من يده ورجله، وأنه إذا لم تطابق صياغة خلقته هذه الشروط كان ذلك خطأ في الخلقة، يرفض لعدم اطراده، أو اتفاقه مع قوانين الخلقة. وقد يكون من المضحك كذلك أن نستمع إلى عالم في وظائف الأعضاء يقول يجب أن يصب الكبد من عصارته قدرًا معينا كل ساعة، وأنه إذا لم يصب هذا القدر كانت صياغته خطأ لابد أن يرفضه الاستعمال العام.

واللغة كذلك كلعبة الشطرنج: أما قطع اللعب فيها فهي الأصوات والصيغ

(١) مناهج البحث في اللغة ص ٢٠١ ـ ٣٠٢.

والأبواب والكلمات، وأما القوانين فهى القواعد التى تصف الاستعمال اللغوى. وإن العلاقة بين قطع الشطرنج لشبية كل الشبة بالعلاقات بين التقسيمات اللغوية، وإن هذه العلاقات المتشابكة بين التقسيمات هى أهم ما يتجه إليه نشاط الباحث فى اللغة. لأن دراسة العلاقة بين الصوت والصوت هى علم التشكيل الصوتى، ودراسة العلاقة بين الصيغة والصيغة هى علم الصرف، ودراسة العلاقة بين الباب والباب هى علم النحو، ودراسة العلاقة بين معنى الكلمة والكلمة الأخرى هو من صميم علم المعجم.

وقبل أن يبدأ الباحث فى دراسة أية لغة من اللغات، لا بدله أن يتعلم علم الأصوات اللغوية العام، الذى لا يختص بلغة بعينها، وإنما يبحث فى ظواهر الأصوات اللغوية غير مقيدة بهذه اللغة. ومعرفة هذا العلم ضرورية جدًا؛ لأنها تجعل فى طوق الباحث أن يصف النطق الذى يسمعه، حتى إذا كان يجهل اللغة المسموعة جهلاً تامًا لأنه فى هذه الحالة لا يكون واصفا للغة، وإنما هو واصف للأثر السمعى الذى وصل إلى أذنه. فوصفه للنطق حينئذ إنما يكون وصفا له فى حدود هذا الفهم.

وهذه المعرفة أيضًا تعين هذا الباحث على تحديد الطريقة التى تم بها النطق، ومن ثم تجعل فى طوقه أن يقلدها، وينطق اللفظ الأجنبى الذى سمعه بقدر من الإجادة يختلف باختلاف اعتبارات متعددة، كدقة السمع ومرونة أعضاء النطق لديه.

وإن طالب علم الأصوات ليتعلم عددا من العمليات النطقية التى يمكن أن يجريها الجهاز الإنسانى غير محدودة بلغة خاصة. والمعروف أن كل لغة من اللغات لا تستخدم إلا عددًا ضئيلا جدا من هذه العمليات، إذا قيس بما يمكن أن ينطقه الجهاز النطقى من الأصوات، وأن كل لغة من اللغات لاتتفق اتفاقًا تامًا مع أية لغة أخرى فى اختيار العمليات النطقية التى تستخدمها؛ وهذا الاختلاف فى الاختيار كان لابد أن يزيد من عدد الأصوات التى توجد فى اللغات البشرية مجتمعة، وأن يكون عدد هذه الأصوات من الضخامة بحيث يجعل دراسة علم الأصوات تمهيدًا طبيعيًا لابدّ منه لدراسة اللغة.

والعمل النطقى حدث طبيعى يمكن أن ينظر إليه من نواح ثلاث:

١ ـ ناحية فسيولوجية حركية.

٢ ـ وناحية صوتية مسببة عن ذبذبة الأوتار الصوتية، تتمثل فى إثارة الهواء ما بين

المتكلم وأذن السامع.

٣ ـ وناحية ثالثة سمعية خاصة بما يجرى فى أذن السامع، حتى يوصف بأنه سمع ما قيل. ويمكن إيضاح ذلك بالشكل الآتى:

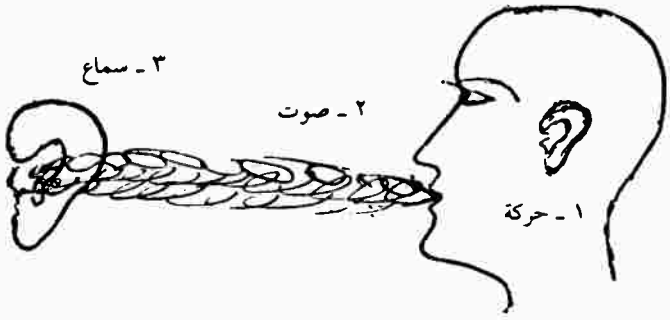

وكل واحدة من هذه النواحى الثلاث يمكن من الناحية النظرية أن تتخذ أساسًا لاصطلاحات علمية. وإن الاصطلاحات التى نصف بها الأصوات فى كلامنا العادى غير العلمى يرجع تقريبًا إلى الناحية السمعية، أى إلى تأثر الأذن بالصوت الموصوف، فيقال مثلا إن هذا الصوت حاد أو أجش، وإن الألف فى صام مفخمة وفى سام مرققة، وإن صفير الصاد أقل قوة من صفير السين، وهلم جرا. وهذه الاصطلاحات القائمة على التأثر بالأثر السمعى لا يمكن أن تكون دقيقة إلا إذا جرى تحديدها بواسطة فهم الناحيتين الأخريين، فقيل ما المقصود بهذه الاصطلاحات من الناحيتين الحركية والصوتية.

وإن حركات الجهاز النطقى أثناء النطق ليمكن أن تدرس وأن تلاحظ دون دراسة. وتجرى فى المعمل الآن تجارب عملية عليها بطريق الحنك الصناعى وصور الأشعة. ولقد أصبح الجهاز النطقى معروفا معرفة مفصلة من جهة تشريحه وحركات أعضائه ووظائفها[1]. والاصطلاحات هنا سهلة لجريان استعمالها فى الكلام العادى كالشفتين واللسان واللهاة والحلق وهلم جرا.

(١) راجع مناهج البحث فى اللغة ص ٦٤.

وأما من الناحية الصوتية فإن علم الصوت ـ وهو فرع من علم الطبيعة كالضوء والكهرباء ـ يدرس الموجات الصوتية ويتناولها بالتحليل، مستخدما فى ذلك اصطلاحات من علم الرياضة لا بأس من أن يجرى استخدامها فى دراسة الصوت اللغوى، أى فى دراسة علم اللغة. يقول مارتن جوز[1]: «إن الكلام فى علم تحليل الأصوات اللغوية Acoustic Phonetics حتى حين يصدر من اللغوى لابد أن يعالج تحليل الصوت كصوت». غير أن ثمة اعتراضين لابد من إيرادهما على التوسع فى استخدام منهج الطبيعة والرياضة فى دراسة اللغة.

١ ـ أن استخدام اصطلاحات هذين الفرعين من فروع المعرفة يتطلب أن يكون من يستخدمها راسخ القدم فيهما، وأن يكون قد حصل على تدريب تام فى منهجيهما.

٢ ـ أن استخدام هذه الاصطلاحات يتطلب معملاً خاصًا لتحليل الصوت يشتمل على الآلات الألكترونية الضرورية. وإن كثرة اللغويين ليسوا بموضع يسمح لهم بإدارة مثل هذا المعمل.

ولسنا نعلم عن الإدراك السمعى بقدر ما نعلم عن الناحيتين الحركية والصوتية؛ لأن من الصعب أن نكون نظريات فى السمع دون أن نجنح إلى الصبغة النظرية؛ وذلك بسبب الصعوبة التى تصادف محاولة التجربة فى هذه الناحية. ولكننا نستطيع بالقدر الذى نعلمه أن نقول إن إدراك الصوت اللغوى يختلف اختلافًا كبيرًا عن إدراك أى صوت آخر. فمع أن صوت الفتحة مثلا ربما قورن مقارنة تامة بصوت من أصوات البوق أو الألة الموسيقية النحاسية، من حيث كونهما صوتين، بقطع النظر عن الخصائص المميزة فيهما، نرى أن العلاقة بين صوت من أصوات الفتحة وصوت آخر منها، أو من حركة أخرى تختلف اختلافا تاما عن العلاقة بين نغمة البوق وبين نغمة أخرى منه أو من أية آلة موسيقية أخرى. وذلك من جهة الإدراك السمعى الذى من عوامله الرئيسية الأذن والمخ المدرب على إدراك أصوات الفتحة باعتبارها ذات دلالة لغوية، وعلى إدراك نغمات البوق باعتبارها ذات دلالة موسيقية. حتى إن القيمة الصوتية لصوت البوق تختلف اختلافا جوهريا عن القيمة الصوتية فى صوت الفتحة.

---

(١) Acoustic Phonetics Supplement to Language Journal of the Linguistic Society of America, April - June 1948. p. 5.

تلك إذا هى النواحى الثلاث التى تشتمل عليها دراسة علم الأصوات اللغوية العام، وهى تتصل بعلم التشريح ووظائف الأعضاء من ناحية، وبعلم الطبيعة من ناحية أخرى، وقد يدخل فى مناقشاته علم الأعصاب، الذى يتكلم عن مراكز المخ وضبط حركات الجسم والاستجابة المختلفة. والهدف من وراء كل ذلك هو دعم الإدراك الإنسانى فى الظواهر اللغوية بمناهج علمية معملية تجريبية، توضع نتائجها جنبا إلى جنب مع نتائج هذا الإدراك، فتعضد إحداهما الأخرى، وتؤيدها أو تعدل منها، وتحول بينها وبين الشطط، لأن الإدراك الإنسانى إذا كان عرضة للقصور فليست الآلات منزهة من القصور كذلك.

وفى ظل دراسة علم الأصوات اللغوية العام يبدأ المرء دراسة لغة بعينها، تؤخذ عادة من إنسان بعينه يسمى «مساعد البحث» informant وهو لابد أن يكون ممن نشأوا ونموا فى ظل هذه اللغة أو اللهجة المدروسة، حتى يمكن اعتباره ممثلاً صادقا لنطقها. ويحسن أن يكون أُميا لا يقرأ ولا يكتب، حتى لا تؤثر العوامل الثقافية فى تمثيله الصحيح لهذه اللهجة، ومن الخير كذلك ألا يكون قد خرج من المنطقة التى تستعمل فيها هذه اللهجة، لأن كثرة الأسفار والتعرض للاحتكاك باللهجات الأخرى من نفس اللغة يجعل المرء عرضة للتغير يطرأ على نطقه وطرق صوغه للمفردات والجمل. هذا المساعد هو مصدر اللغة المدروسة، ونطقه هو المادة التى تجرى ملاحظتها، وإنما انبنى درس اللغة على اختيار مساعد واحد بسبب التسليم بأنه لا يمكن حتى للأخوين التوأمين اللذين لم يفترقا أبدًا أن ينطقا الكلمة الواحدة بطريقة واحدة لا تختلف وإذا كان لكل من هذين التوأمين خصائصه النطقية التى يتميز بها، كان الاختلاف فى النطق بين كل فرد من أفراد المتكلمين باللهجة وبين الآخر حقيقة مسلمة. فإذا علمنا أن الدراسة إنما تهدف إلى وصف نظام صوتى موحد أدركنا مبلغ الخطل فى دراسة اللغة من أفواه عدة، وإن كانت ترتبط بالقرابة أو الصحبة، ووجدنا أنفسنا وجهًا لوجه مع الأساس الأصيل الذى ينبنى عليه نقد الدراسات اللغوية العربية القديمة، حيث لم يكتف اللغويون بدراسة لهجة واحدة، وإنما عمدوا إلى دراسة لهجات متعددة تختلف من نواح كثيرة، وبذلك انعدمت وحدة الموضوع الذى اتجهت إليه الدراسة واعتبر بعض اللهجات حجة على البعض الآخر، ووجدناهم يتكلمون عن القليل وعن الشاذ، وعن السماعى والقياسى، وهلم جرا.

وسبيل الملاحظة الاستقراء. ولقد حل الاستقراء في البحث العلمي محل القياس منذ قرون، وكان القياس من قبل يسيطر على المفردات، ويدمغ بعضها بالشذوذ إذا لم يرضخ لمقتضيات الأنضواء تحت معاييره القياسية الجامدة. ويتطلب الاستقراء عددًا هائلاً من المفردات التي يتناولها، وقد تكون هذه المفردات أصواتًا عند دراسة الأصوات، أو حروفًا أو مقاطع أو ظواهر موقعية عند دراسة التشكيل الصوتي، أو صيغًا عند دراسة الصرف، أبوابًا عند دراسة النحو، أو غير ذلك. وتتطلب كل مجموعة من هذه المجموعات أن يتم استقراء مفرداتها وقد وضع كل منها تحت ظروف مختلفة متعددة فإذا أردنا استقراء سلوك صوت معين مثلا اخترنا من حالات النطق ما يكون هذا الصوت مجاورًا فيها لكل صوت آخر من أصوات اللغة، إما سابقًا وإما لاحقًا له، ثم وضعناه في أول الكلمة، أو بين صوتي علة، أو مشدَّدًا في الوسط، أو ساكنًا في الوسط أو متحركًا في الوسط، أو ساكنًا قبل الآخر، أو ساكنًا في الآخرة، أو مشددًا في الآخر، ثم لاحظنا ما يعتوره في كل حالة من هذه الحالات من خصائص صوتية. وإذا أردنا دراسة نظام صوتي كامل فعلنا ذلك مع كل صوت من أصوات هذا النظام. وأذا أردنا دراسة الصرف عمدنا إلى عدد عظيم من جداول التصريف، نكتبها بإرشاد مساعد البحث ومن إملائه، وجعلنا هذا العدد يشتمل على مختلف الكلمات التي تنتمي إلى مختلف الأشكال الصرفية (الصيغ) ، ثم جعلنا نلاحظ مسالك هذه الكلمات المختلفة في كل موضع ترد فيه في التصريف، مع موازنة جدول من هذه الجداول بكل جدول آخر يبدو بينه وبينه جهات اتفاق معينة. وإذا أردنا دراسة النحو عمدنا إلى عدد لاحصر له من الجمل، فلاحظنا العلاقات المتشابكة فيها بعضها ببعض، ووازنا بين كل جملة وأخرى تشبهها، حتى نلمح أوجه الشبه بينهما، ونتخذ من أوجه الشبه هذه أساسًا للخطوة التالية بعدها.

هذه الخطوة التالية هي التقسيم، ثم تسمية الأقسام بأسماء معينة يطلق عليها «الاصطلاحات الفنية». ولا شك أن عملية التقسيم لا تقل أهمية ولا خطرًا عن عملية الملاحظة، وهي كما ذكرنا تقوم على إيج اد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات، فما توافق منها ائتلف وما تناكر منها اختلف. وإنما تكون أوجه الاتفاق بين ما ائتلف منها متعددة الجوانب كالشركة في الشكل أو في الوظيفة أو فيهما معًا، وسنرى أن الشركة في الشكل شركة صرفية، وأن الشركة في الوظيفة شركة نحوية.

والاصطلاح الفنى كاسم العلم فى صلاحيته للاطلاق على أكثر من واحد، ولكنه يختلف عنه من نواح معينة؛ فلابد لنا فى خلق الاصطلاحات واختيارها أن نراعى الاعتبارات الآتية:

١ ـ أن هذا الاصطلاح المستعمل لا يدل إلا على مدلول واحد.

٢ ـ أن دلالته عليه إنما هى بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز وأن هذا عرف خاص.

٣ ـ أن هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر على نحو ما يحدث أحيانًا فى المفردات والأساليب غير العلمية، أى أن الدلالة لابد أن تحدد قبل الاستعمال.

٤ ـ أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرًا حتى يسهل تداوله.

٥ ـ أن يكون منسجما قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات فى اللغة التى يستخدم فيها.

تلك هى الشروط التى لابد أن تتوافر فى استخدام الاصطلاح الفنى. ولقد رأينا العرب فى تحقيقهم للشرط الأول من هذه الشروط ينصون فى تحديد كل اصطلاح قبل استعماله على المعنى الاصطلاحى الوحيد الذى يستخدم فيه، ويشيرون إلى المعنى اللغوى الذى لا يقصد من الاصطلاح، إذا كان الاصطلاح قد خصصت دلالته الاصطلاحية بعد أن كان مستعملاً فى فسحة الاستعمال اللغوى العام. فهم يقولون مثلاً: الصلاة لغة الدعاء واصطلاحًا أقوال وأفعال مخصوصة الخ.

يقول الجاحظ: «ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء: وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم، فصاروا بذلك سلفًا لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشى، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك. وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقابًا لم تكن العرب تتعرف تلك الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، وكما ذكر الطويل والبسيط، والمديد والوافر والكامل، وأشباه ذلك، وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف».

وهذا النوع من النص على حدود الدلالة فى الاصطلاح هو المقصود بالاعتبار الثالث من بين الاعتبارت المتقدمة، فلابد حين يستخدم أى اصطلاح فنى أن يحدد المراد به فى بداية البحث فى صورة glossary إلا إذا كان هذا البحث يستخدم اصطلاحات قديمة حددها الاستعمال الطويل، حتى لم تعد بحاجة إلى النص على حدود دلالتها فى كل بحث ترد فيه. وإن معظم متاعب القراء فى عالمنا العربى آتية من أن الكتاب غالبًا ما يستعملون اصطلاحات غير شائعة، ويفرضون أن القراء على علم بدلالتها. ولو أن الكاتب كلف نفسه مشقة وضعه. هذه الاصطلاحات فى قائمة فى مبدأ الكتاب، وأمام كل منها شرح لما يقصد به وهذا هو المقصود بلفظ glassary السابق أو على الأقل قام بشرح كل اصطلاح مستعمل فى صلب النص عند أول مرة يرد فيها هذا الإصلاح فى النص، لأمكن أن يكون القارئ العربى أسعد بالقراءة مما هو الآن.

وكون لفظ الاصطلاح مختصراً هو فى الحقيقة أمر ذو أهمية عملية؛ لأن اللفظ إذا طال دعا الناس إلى هجره، أو الخطأ فى نطقه، أو الضيق به. ويذكر التاريخ[1] شيئًا عن آلة موسيقية تعزف تلقائيًا اخترعت فى أيام العباسيين، وما كان أحرى هذه الآلة أن يكثر ذكرها فى التاريخ العربى، بل أن تكون شهرتها غالبة على المزهر والشبابة وغيرهما من الآلات العربية الأخرى. ولكن سوء طالع هذه الآلة حرمها من أن يكون لها اسم مختصر على نحو ما شرحنا، إذ إن هذه الأداة كانت تسمى «الآلة التى ترمز بنفسها». ويغلب على ظنى أن اختفاء هذه الآلة من كثير من صفحات التاريخ قد كان لهذا السبب.

وأما انسجام لفظ الاصطلاح قدر الطاقة مع طرق الصياغة السائدة فى اللغة فمثاله ما فعله المترجمون العرب بالاصطلاحات اليونانية الأصل، كالفلسفة والهرطقة والموسيقى والبوطيقا والغراماطيقا والماثيماطيقا والاسطرلاب وهلم جرا، إذ أخضعوا أصوات هذه الاصطلاحات قدر الطاقة للنظام الصوتى العربى، ووضعوا صيغ الاصطلاحات كلما كان ذلك فى طوقهم فى صيغة صرفية عربية، كالفعللة التى نراها فى الفلسفة والهرطقة.

وإذا كان الاصطلاح اسم علم على مفهوم معين فاسم العلم اصطلاح على

---

(١) Hitti, p. 2998.

شخص، ولكن الدائرة العرفية للاصطلاح أوسع بكثير جدًا من الدائرة العرفية لاسم العلم فى الأحوال العادية؛ ذلك بأن الدائرة العرفية للاصطلاح تشمل كل من يستخدمه من العلماء والمعلمين والمتعلمين والقراء، ولكن الدائرة العرفية لاسم «محمد» الذى يبيع البقالة فى متجره محدودة بحدود أسرته وعملائه ومعارفه، ولست أدرى كم يبلغ عدد هؤلاء على أننى قررت أن ذلك إنما يكون فى الأحوال العادية، أما فى الأحوال غير العاية، فالذين يعرفون جمال عبد الناصر فى هذا العالم أكثر إلى غير حد من هؤلاء الذين يعرفون المقصود من Gamma Rays «أو أشعة جيم»[1].

والفرق الثانى بين الاصطلاح وبين اسم العلم يتمثل فى وحدة المدلول الذى يدل عليه الاصطلاح، على حين يتعدد مدلول اسم العلم[2]. فالمحمدون كثيرون فى هذا العالم، ولكن مدلول النفس لا يتعدد، وكذلك مدلول الهيولى والماهية وهلم جرا. ويجب هنا أن نفرق بين المدلول والمصدق؛ فأولهما لغوى والثانى منطقى. والحق إن اسم العلم من هذه الجهة أشبه ما يكون بالضمائر من حيث مرونة الدلالة، فضمير المتكلم يدل عند استعماله عل أىّ متكلم، وضمير المخاطب على أى مخاطب والغائب على أى غائب تبعا لاختلاف الظروف والأحوال والأشخاص، وكذلك اسم العلم إذ يدل محمد على أى محمد وعلىّ على أى على وهلم جرا. أما الاصطلاح الفنى فمسماه واحد، ولو سمح للاصطلاح أن يستخدم استخدام اسم العلم على النحو الذى شرحناه لتعطل النشاط العلمى وعمت الفوضى كل فروع المعرفة، ولتخبطت الأفهام فى تحديد المقصود بكل اصطلاح فنى؛ وأول شروط النشاط العلمى الوضوح والدقة.

أما بعد الملاحظة والتقسيم والاصطلاح فيأتى دور التعقيد. ينظر الباحث فى أنواع التشابه المطردة بين المفردات التى تم استقراؤها، فيصفها بعبارة مختصرة نحو: حين يقع الاسم مسندًا إليه يكون مرفوعًا، ولا يتحول عن هذا الرفع إلا فى حالات خاصة. وليست القاعدة هنا قانونًا يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة فمن وافقه كان

---

(١) أشعة تنبعث من الانفجار الذرى وتنعكس من الأجسام المجاورة للانفجار ولها قوة تغلغل عظيمة فى جميع أنواع الأجسام.

(٢) انظر النحو الجديد لسويت ص ٥٧، فلسفة النحو ليسبرسن ص ٤٤ ـ ٧١.

محسنًا ومن خالفه كان مسيئًا، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظه الباحث وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان. فالتقعيد هنا وصفى لا أثر للمعيار فيه. والفرق بين القاعدة بهذا الفهم وبينها بالفهم المعيارى يبدو واضحًا فى حالة من يتكلم اللغة بالسليقة فينحرف عما رأى الباحث أنه القاعدة، فيرفع ما قرر الباحث أنه منصوب، أو ينصب ما قال الباحث إنه مرفوع. فإذا كان اللغوى ميالا إلى الصبغة الوصفية فسيلاحظ هذه الحالة الجديدة، ويعرضها على معلوماته السابقة، فإذا ناسبتها دخلت نطاقها، وإذا خالفتها لم تكن المخالفة سببا فى اتهام أصالة هذا النص، ولا الحكم عليه بأنه خارج طرق اللغة فى التركيب؛ وإنما يروى هذا النص باعتباره ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة قد تعضدها دون أن تطعن فيها. وأما إذا كان اللغوى ميالاً إلى الصبغة المعيارية فى بحثه فسيحدث منه ما حدث بين الفرزدق وابن أبى اسحق، وقد روينا هذه القصة من قبل. وما أجمل قول الفرزدق فيها «علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا»، إذهو بهذا يحدد الموقف تحديد الفاهم له تمامًا فهو صاحب سليقة وهم أصحاب منهج. وإن الخطأ فى تطبيق المنهج لا يحكم على أصالة السليقة فى اللغة.

يجب على الباحث إذًا أن يراعى الأمور الآتية فى التقعيد:

١ ـ أن القاعدة وصف لسلوك عملى معين فى تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردًا حتى يعبر عنه بالقاعدة.

٢ ـ أن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

٣ ـ أنها لابد أن تتصف بالعموم ولكنها ليس من الضرورى أن تتصف بالشمول، أى أن تكون عامة لا كلية. ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها، وليس من المحتم مع هذا أن تشملها جميعًا فلا يشذ عنها شيء، وقد عبر بعض أصحاب المناهج فى الماضى عن ذلك بقولهم «إن الشذوذ يبرر القاعدة». ومن قواعد أصول النحو العربى قاعدة تقول: «الشذوذ لا ينافى الفصاحة».

٤ ـ أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصرًا هامًا من عناصر كفايتها وفائدتها العملية.

٥ ـ وما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضرورى إيراد بعض

الشواهد والأمثلة التى جرى عليها الاستقراء، لتكون سندا للقواعد وإيضاحا لها؛ ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما.

وإن الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتقعيد لا يكون إلا بعد جمع المادة التى تجرى ملاحظتها كما ذكرنا من قبل. وإننا إذا رجعنا إلى تاريخ الدراسات اللغوية العربية لم نجدها تحيد كثيرًا عن هذا الطريق إلا فيما يختص ببعض الغلطات المنهجية الخاصة. أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التى تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظا أبد الدهر، رغم هذه الاعتراضات المنهجية. ولقد كان الرواة يرحلون إلى الصحراء فيلقون الأعراب ويجمعون عنهم النصوص ويروون لهم الأحاديث، ثم يعودوا إلى البصرة أو إلى غيرها من مراكز الثقافة بجر الحقائب، فيعلمون ذلك للناس أو يبتغون به القربى من ذوى السلطان. ومنهم من بقى بالبصرة ولكنه كان يغشى المربد، وهو سوقها الذى كانت الأعراب تؤمه، حتى إذا ما جاءه الأعراب عمد إلى مشافهتهم وإلى تخير نوادرهم وأخبارهم. والهدف من ذلك جميعه هو رواية النص كما نطقه الأعرابى؛ وقد كان الكثير من هذه الروايات يسمع فى مسجد البصرة.

يقول الجاحظ[1]: «وقد أدركت رواة المسجدين والمربدين. ومن لم يرو أشعار المجانين ولصوص الأعراب ونسيب الأعراب والأرجاز الأعرابية القصار وأشعار اليهود والأشعار المنصفة فإنهم كانوا لا يعدون من الرواة.

ثم استردوا ذلك كله، ووقفوا على قصار الأحاديث والقصائد والفقر والنتف من كل شيء. ولقد شهدتهم وما هم على شيء أحرص منهم على نسيب العباس ابن الأحنف، فما هو إلا أن أورد عليهم خلف الأحمر نسيب الأعراب فصار زهدهم فى نسيب العباس بقدر رغبتهم فى نسيب الأعراب. ثم رأيتهم منذ سنيات وما يروى عندهم نسيب الأعراب إلا حدث السن قد ابتدأ فى طلب الشعر أو فتيانى متغزل.

وقد جلست إلى أبى عبيدة والأصمعى ويحيى بن نجيم وأبى مالك عمرو ابن كركرة مع من جلست من رواة البغداديين، فما رأيت أحدًا منهم قصد إلى شعر فى

(١) البيان والتبيين جـ٣ ص ٣٢٢.

النسيب فأنشده. وكان خلف يجمع ذلك كله. ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب، ولم أر غاية رواة الأ شعار، إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج، ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل».

كان النحويون إذًا يسعون وراء الشعر. الذى يمكنهم من استكمال استقرائهم لكلام العرب الذى يشهد لقاعدة معينة أو يشذ عن هذه. ولقد تم تقعيد القواعد النحوية والصرفية فى اللغة العربية فى عصر بدأ بأبى الأسود الدؤلى ثم سيبويه، وليس من الصواب أن ننسب إلى أى فرد بعينه ممن عاشوا فى هذا العصر أنه أنشأ النحو العربى أو الصرف العربى. وإن كتاب سيبويه كان فى مادته نتاج ذلك العصر أكثر مما كان نتاج سيبويه. ولكن فضل سيبويه يتضح فى بسط المادة وفى التويب[1].

ولقد فطن النحاة العرب إلى أن اللغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهمًا صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها. ذلك بأن بعض ظواهر النحو والصرف تعتمد اعتمادًا تاما على دراسة الأصوات، وبعضها الباقى لا تكون دراسته فى أحسن صورها إلا حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات. ولكن الحق الذى يجب أن نقرره هنا أن نحاة اللغة السنسكريتيه كانوا أكثر وعيا من نحاة العرب بهذه الحقيقة المنهجية. والحق الذي يجب أن نقرره كذلك أن النحاة العرب على معرفتهم بهذه الحقيقة واستجابتهم لها فى غضون دراسة النحو والصرف لم تكن هذه الحقيقة دافعهم الرئيسى إلى دراسة أصوات اللغة العربية، وإنما كان تجويد القرآن نطقا وترتيلا هو الذى أوحى إليهم بهذه الدراسة.

إن النحاة العرب حين أنشأوا يدرسون النحو لم يقنعوا فى بناء ذلك على دراسة الأصوات بما دون جعل الحرف أحد أقسام الكلام فكان عندهم قسيما للاسم والفعل.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

وقد بنو إعراب الأسماء والأفعال على أصوات معينة تلحق أواخر الكلمات سموها الحركات، وذكروا منها لونا من ألوانها هو الاشمام دون أن يبينوا لنا طريقة نطقه بيانا تامًا؛ فلم يوضحوا (لعدم وجود وسائل التسجيل الصوتى التى توجد الآن) ما الاشمام وما الروم وما الإمالة، وكل ما عندنا من هذه الحالات النطقية هو ما نسمعه من أفواه

(١) ظهر الاكمال والجامع لعيسى بن عمر قبل كتاب سيبويه.

القراء نتيجة للتواتر لا للضبط الدراسى التجريبى؛ ولا شك أن التواتر لا يبلغ من الدقة مبلغ تسجيل الصوت. ولقد كان النحاة أيضًا يتكلمون عن المعانى الوظيفية التى تؤديها حروف الزيادة كالهمزة والتضعيف والتاء فى صورها المختلفة سواء أكانت ضميرا أم حرف تأنيث أم تاء افتعال أم غير ذلك.

وتكلموا عن حذف التنوين حين الإضافة، وعن معانى اللام، وعن اللام الشمسية واللام القمرية كما تكلموا فى الحروف متى تدغم ومتى تفك، ومتى تحذف للترخيم، ومتى تحذف للجزم ومتى تحذف للنقص، ومتى تزاد للندبة أو للاطلاق أو للإشباع أو لغير ذلك.

وتكلم النحاة كذلك فى الحروف من حيث إبدال بعضها من بعض. وإننا لنرى فى قول ابن مالك.

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا وشذ فى ذى الهمز نحو ائتكلا

طاتا افتعال رد إثـر مطـــبق فى ادان وازدد وادكرد دالاً بقى

أقول إننا لنرى فى كلامه هذا إيغالا فى أخص مصطلحات الأصوات اللغوية وهو الإطباق، وتناولا للعلاقة الصوتية المتبادلة بين تاء الافتعال وما يجاورها من الأصوات الأخرى، وتلك مسألة صوتية خالصة لا أدرى كيف يمكن لنا أن نتناولها بالدراسة دون أن نلج أبواب الدراسة الصوتية، ونستخدم بعض اصطلاحات الأصوات اللغوية، كما فعل ابن مالك حين بنى كلامه على الاطباق وإن دراسة الوقف فى اللغة العربية لمثل آخر من أمثلة الإيغال فى الدراسات الصوتية. أما دراسة العروض فكلها أصوات وموسيقى وأوزان، ولكن ما فيها من كل ذلك لا يهمنا كثيرا فيما نحن بصدد الكلام عنه هنا.

وإن أهمية دراسة الأصوات فى منهج النحو والصرف لتتضح فى عمل النحاة العرب فى مظهر آخر هو مظهر الكلام فى الاختلاف بين اللهجات اختلافا صوتيا فى النطق، من تسهيل الهمزة أو تحقيقها، ومن حيث الإمالة أو صراحة الحركة، ومن حيث الكسكسة والكشكشة والعنعنة والعجعجة الطمطمانية والاستنطاء، وما إلى ذلك من مظاهر النطق. خاض النحاة فى الكلام فى هذه الظواهر اللغوية ووصفوها وحددوا

القبائل التى تنطقها، وأوردوها في صلب دراسة النحو، ونبهوا إليها طلاب هذه الدراسة. ومما يلفت النظر أن الشاطبى صاحب منظومة القراءات كان نحويا أولا برغم شهرته بهذه المنظومة، وأن ابن مالك صاحب الألفية كان قارئا قبل كل شىء برغم شهرته بالألفية. وإذا كان لى أن أذكر ما يدل عليه ذلك فى نظرى فإن ارتباط دراسة الأصوات العربية بالنحو والصرف العربيين جعل كلا هذين العالمين الجليلين يرى وهو ينظم ما نظم أنه لم يخرج عن صلب الدراسة الموحدة التى تشتمل فى نظره على النحو والصرف والأصوات.

حين تكون الأمة فى مجموعها غير قارئة ولا كاتبة، وحين لا يكون لها علم مكتوب ولا تاريخ مسجل، تلجأ الأمة إلى حوافظها فتقويها، وتجعل من ذاكرتها سجلا مذكورا يغنيها عن كل سجل مكتوب، وتحل الأذن والنطق فى حفظ الأحداث محل العين والقراءة. حدث ذلك فى كل أمة ذات تاريخ يسبق ظهور الكتابة فيها، وحدث فى التاريخ العربى كذلك. لم تكن العرب أمة قارئة ولا كاتبة، ومن هنا أصبحت الذاكرة ديوان أحداثها وأنسابها وآدابها، وعنى الأدب العربى بإمتاع الأذن، وظهرت شخصية الراوية جنبا إلى جنب مع شخصية الشاعر، ولا يزال حفظ القرآن إلى يومنا هذا أثرا من آثار هذه الظاهرة التاريخية فى حياة الأمة العربية ـ ظاهرة الرواية نحفل بها ونبذل فيها الجهد المضنى ونجعلها شرطا لدخول المعاهد الدينية والعربية، برغم وجود المصاحف المطبوعة الأنيقة التى تشترى بالثمن الرخيص فى كل بلد من البلاد الإسلامية. على أن رواة القرآن عن النبى ﷺ لم يرتضوا لأنفسهم اسم الرواة، فسموا أنفسهم حفاظا كما لم يرض الإسلام عن كلمة إلقاء أو قول بالنسبة للقرآن، فسمى إلقاء القرآن ترتيلا.

وإن الخوف من انقراض هذه الطبقة من الحفاظ فى الحروب التى نشبت فى صدر الاسلام كان سببا مباشرا لتدوين القرآن وحفظه بين جلدتى كتاب وإن اختلاف القراءات ليرجع إلى ما بين روايات هؤلاء الحفاظ من اختلافات ميكروسكوبية، لا تتناول النص بقدر ما تتناول طريقة النطق فى اللهجات المختلفة.

على أن ظهور العناية بالرواية عناية محترفه لم يحدث إلا عند ظهور رجال الحديث وأصحاب الدراسات اللغوية، وميل الخلفاء والولاة إلى أن يتخذوا رجالات فى بطانتهم

يكون عملهم تسلية هؤلاء برواية الأخبار القديمة والنوادر، بنصوصها التى أخذها جيل عن جيل. وأول من استن هذه السنة معاوية الذى اختار اليمانية دون المضرية وجلب لنفسه راوية من اليمن يروى تاريخ ملوكه. هو عبيد ابن شرية[1]، وكان ذلك تمشيا مع سياسة تفضيل اليمنية على العدنانية.

وإن الروايات القائلة بأن تفشى الأخطاء العربية كان سببا فى البدء فى الدراسة اللغوية سواء أكان الداعى إليها على بن أبى طالب أم زيادة بن أبيه أم غيرهما لتدل دلالة واضحة على ما سنفصله فيما بعد من أن اللهجة الفصحى لم تكن تدخل فى الحياة اليومية للعربى العادى، إلا بمقدار، وأن اللهجة اليومية لأى عربى كانت لهجة قبيلته الخاصة، فلما اختلط العرب بأبناء الأمم الأخرى كان أثر الاختلاط على اللهجة الفصحى فى استعمالهم أكثر من أثره على لهجاتهم القبلية. ولما كانت اللغة الفصحى هى الأداة التى تحرص عليها الدولة العربية باعتبارها لغة الدين والدنيا فقد فزع رجال الدولة لما رأوا من احتمال فسادها، وهكذا بدأت قصة نشأة النحو العربى.

على أن فزع رجال الدولة ما كان ليجدى فتيلا لو لم يتفق من الناحية الزمنية مع نضج الإدراك العام لهذه المشكلة، وهو نضج جاء أيضا نتيجة الاختلاط بين العرب والسريان الذين كانوا حملة العدوى الثقافية بين الإغريق والعرب. لقد كان الكثيرون من العرب يتكلمون السريانية، وكان معظم المثقفين من السريان يتكلمون العربية، لغة المنادرة والغساسنة. والمعروف أن اللغة السريانية كانت أداة تعليمية قبل ظهور الإسلام، وأن نحوها قد درس من قبل، ووقع تحت نفوذ المنطق الإغريقى. ولست أشك والحالة هذه أن من ثمرات هذا الاختلاط الفكرى بين العرب والسريان أن أدرك العرب أن لغتهم كذلك يمكن أن تدرس على غرار السريانية، وأن دراستها ستكون حفظا لطرقها فى الصياغة، وخدمة لفصاحة الأمة فى نطقها. وهذا هو السبب فى أن فزع ولاة الأمور من اللحن لم يكن فزعا فحسب، وإنما اتخذ كذلك صورة إيجابية على نحو ما يروى الراوون[2].

ومهما يكن من أمر فقد بدأت هذه الدراسة وازدهرت، وكانت فى مبدئها وسيلة

---

(1) Hitti, pp. 226 - 7

(٢) ارجع إلى نزهة الأدباء ص ٢ ـ ٨

إلى غاية؛ ولكنها سرعان ما أصبحت غاية فى نفسها متعددة الوسائل والطرق. كانت فى مبدئها تقوم على الاستقراء والتقعيد، فأصبحت بعد زمن تقوم على القاعدة والتطبيق، وخلف بعد الرعيل الأول من رجالها خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين. كان الدين سمحا فطريا فجعله المتكلمون فلسفة وقضايا منطقية، وكان النحو سهلا هينا وصفيا فجعله النحاة فلسفة وقضايا معيارية منطقية أيضًا، حتى أصبح الطابع المميز للنحو العربى أنه لم يعد مجهودًا دراسيًا لغويا بقدر ما تحول إلى مجهود فكرى من الطراز الأول. وإذا كان الناس يعجبون بمجهود النحاة ـ وحقهم أن يعجبوا ـ فما ذلك لبساطة العرض أو صدق النظرة أو كفاية المنهج بقدر ما هو لعمق الفكرة وبراعة الجدل واللون الفلسفى الذى فى كتبهم.

وللنحاة على مر القرون نسب علمى متشعب الفروع. ونقصد بالنسب العلمى الصلة التى يخلقها تلقى رجل هذا الفن عن رجل آخر، فيكون المتلقى سليل الملقن من الناحية العلمية. وقد يتلقى الرجل عن أستاذين أو أكثر، وقد يكون أحد الرجلين زميلا سابقا له فى التلقى عن الرجل الآخر. أضف إلى ذلك أن النحاة كانوا يختلفون من حيث النظرة المنهجية إلى مدارس مختلفة تختص كل منها باتجاه معين فى علاج المنهج، ومن شاء أن يرى تفصيل الخلاف بين أشهر مدرستين نحو يتين فليقرأ «الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصرين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى، صاحب نزهة الألباء[1]. أما من أراد معرفة طبقات النحويين فقد كتب فيها المبرد والسيرافى والزبيدى الأشبيلى والصلاح الصفدى والنحاس وأبو الطيب اللغوى وأبو المحاسن البصرى والأنبارى وابن القفطى وأبو حيان وابن درستويه والسيوطى صاحب البغية. ولقد عثرت مرة على شجرة لهذا النسب فى دائرة المعارف الإسلامية تضع النحاة على الترتيب الآتى:

(١) ليس هذا هو المقصود بابن الانبارى فالأخير اشتهر بعلوم الفقه أكثر من شهرته باللغة وتوفى سنة ٣٢٧ أما صاحب الانصاف فقد توفى ٥٧٧

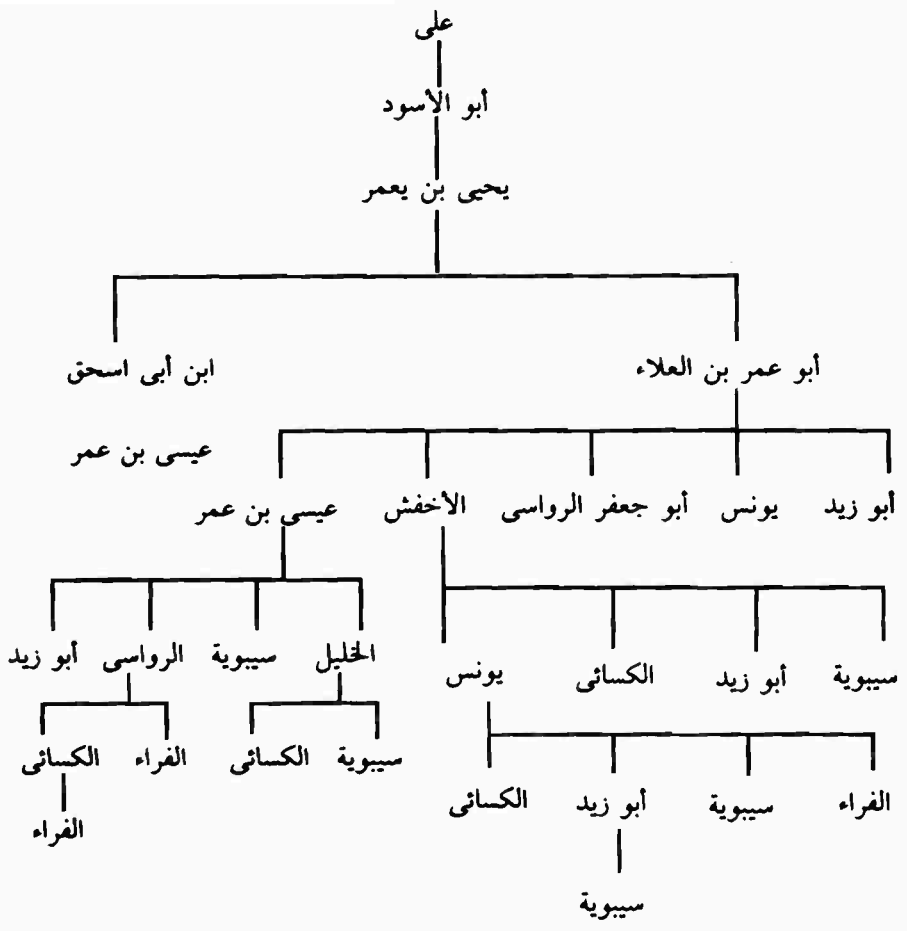

ويظهر من هذه الشجرة أن سيبوية قد أخذ عن الأخفش ويونس وأبى زيد وعيسى بن عمر والخليل، وأن على بن حمزة الكسائى قد أخذ عن الأخفش ويونس والخليل والرؤاسى فإذا أردنا معرفة شجرة النحاة بعد سيبويه وجدناها كما يلى:

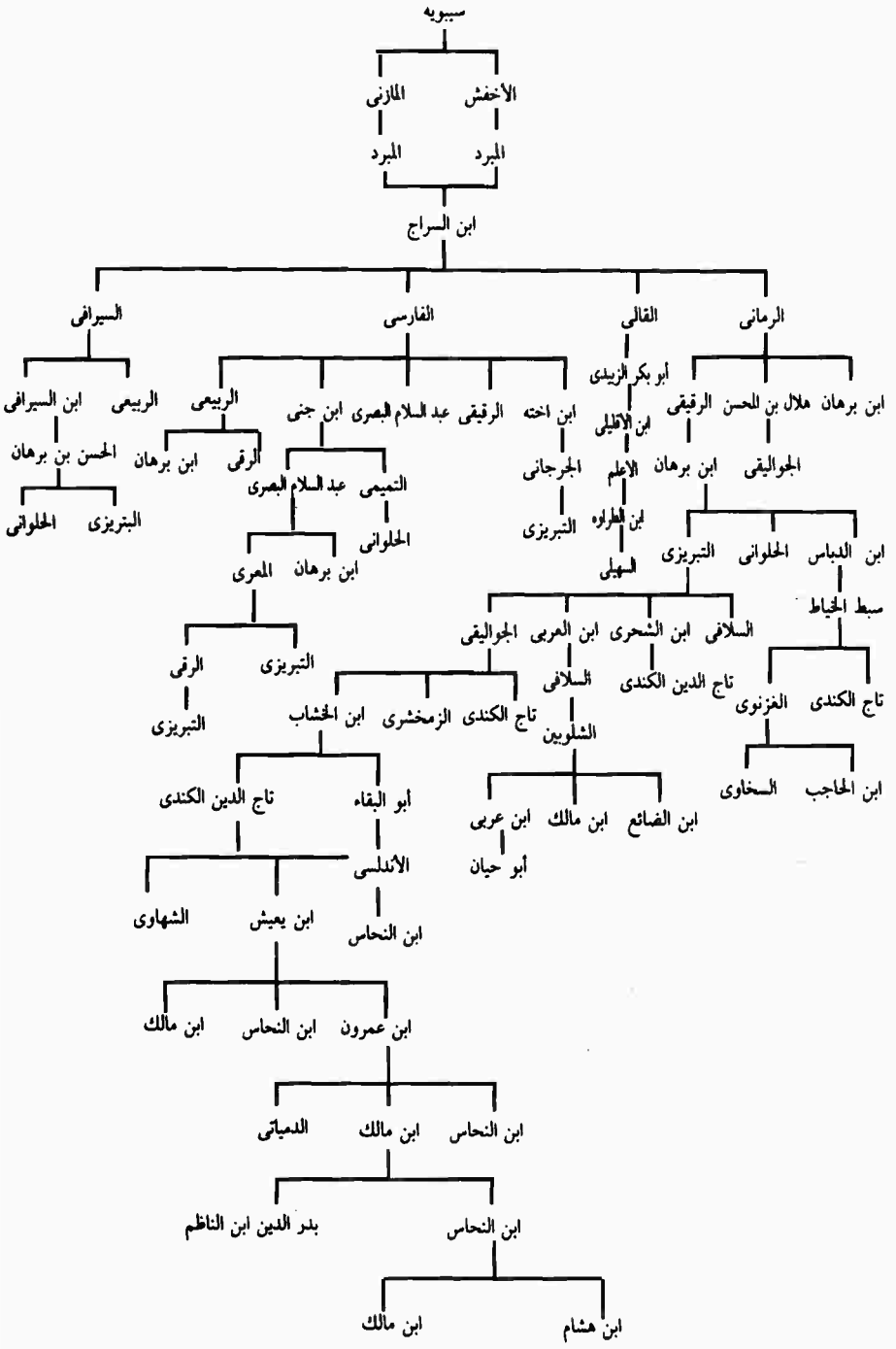
سيبويه
الأخفش
المازنى
المبرد
المبرد
ابن السراج
الرمانى
القالى
الفارسى
السيرافى
ابن برهان
هلال بن المحسن الرقيقى
الجواليقى
ابن برهان
ابن الدباس
الحلوانى
التبريزى
سبط الخياط
تاج الكندى
الغزنوى
ابن الحاجب
السخاوى
أبو بكر الزبيدى
ابن الأقليلى
الأعلم
ابن الطراوه
السهيلى
السلافى
ابن الشجرى
تاج الدين الكندى
ابن العربى
السلافى
الشلوبين
ابن الضائع
ابن مالك
ابن عربى
أبو حيان
الجواليقى
تاج الكندى
الزمخشرى
ابن الخشاب
أبو البقاء
تاج الدين الكندى
الأندلسى
ابن النحاس
الشهاوى
ابن يعيش
ابن مالك
ابن النحاس
ابن عمرون
ابن النحاس
ابن مالك
الدمياتى
بدر الدين ابن الناظم
ابن النحاس
ابن مالك
ابن هشام
ابن اخته
الرقيقى
عبد السلام البصرى
ابن جنى
الربيعى
الرقى
ابن برهان
التميمى
الحلوانى
عبد السلام البصرى
ابن برهان المعرى
التبريزى
الرقى
التبريزى
الجرجانى
التبريزى
الربيعى
ابن السيرافى
الحسن بن برهان
البتريزى
الحلوانى

تلك هى الشجرة المباركة التى رسخت جذورها فى التربة العربية وإن لم يكن جميع ثمارها عربى الأرومة. فمن هؤلاء الشيوخ الأفاضل من كان عربى النسب لاشك فى ذلك، ولكن منهم كذلك من كان يجرى فى عروقه دم الفرس أو دم الروم أو دم القبط أو البربر أو الأسبان. اجتمع هؤلاء جميعا على غاية واحدة هى الرغبة الصادقة فى خدمة لغة العرب وثقافة العرب، فكان كل واحد منهم عربى الفكر ولو كان غير عربى الدم والنسب، أو على حد تعبيرر أبى الحسن ابن بشر الأسدى يرثى أبا العباس محمد بن أحمد المعمرى النحوى[1]:

كان على أعجمى نسبته فضيلة من فضائل العرب

وتبين لنا هذه الشجرة أن النحاة قد يأخذ أحدهم عن أستاذ له ويأخذ هذا الأستاذ بدوره عمن أخذ عن تلميذه هذا، وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن طلب العلم لم يتوقف عندهم للسن ولا للشهرة ولا لكثرة الإنتاج، وإنما كان الواحد منهم إذا أحس أن عند غيره ما يحسن به أن يتعلمه ذهب إلى هذا الغير ولو كان تلميذ تلميذه، كما فعل ابن مالك حين أخذ عن أبى حيان تلميذ ابن النحاس تلميذ ابن مالك. على أن هذا الأخذ لم يكن شيبها بأخذ الأقدمين عن الرواة لينشئوا لأنفسهم منهجا وصفيا للغة، وإنما كان تلقيا لبعض الآراء فى فروع المادة، مبنية على أفكار معيارية، لا على استقراء واستنباط ثم اصطلاح وتقعيد.

ولو أن الاستشهاد لم يقف عند حد على يد النحاة العرب لأمكن أن تجرى دراسة اللغة على مراحل وعصور باستقراء ما يجد من النصوص إلى أيامنا هذه، ولا عتبر كل ميل غير فردى إلى مخالفة القواعد السابقة تطورا فى الاستعمال اللغوى يتطلب تطورا فى النظرة إلى هذه القواعد فى ظل منهج وصفى لدراسة اللغة ولكن إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة وقد جفت روافد الاستقراء عندهم كما قلنا يلجأون إلى ما لديهم من القواعد، فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التى أعوزهم الجديد منها، ومادامت القواعد نفسها هى الهدف وهى مادة الدراسة فلا مهرب إذا من النظرة إلى هذه القواعد باعتبارها مقاييس ومعايير من صلب المنهج، لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب، أى أن المستوى الصوابى بدل أن يكون فكرة اجتماعية يراعيها المتكلم،

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٠ طبعه الخانجى سنة ١٣٢٦هـ.

أصبح فكرة دراسية يراعيها الباحث. وبهذا توقف العمل بالمنهج الوصفى فى دراسة اللغة، وأصبح لزاما علينا الآن أن ننظر إلى الدراسات اللغوية العربية باعتبارها دراسة تصف مرحلة معينة من مراحل تطورر الفصحى، ولكن هذه المرحلة تشتمل فى الحقيقة على مراحل وقد كان مؤرخو الأدب أسرع إلى الاعتراف بعصورر اللغة من النحاة، وكان أولى بالنحاة أن يعترفوا بهذه المراحل ويدرسوا كل واحدة منها دراسة وصفية على حدة كما فعل أصحاب تاريخ الأدب. وقد أصبح لزاما علينا أيضًا إذا أردنا دراسة ماجد من تطور فى هذه الفصحى أن نبدأ بدراسة مرحلتنا هذه التى نعيش فيها دراسة وصفية، وأن نتطرق منها إلى ما سبقها من المراحل التاريخية التى حدثت منذ توقف الاستشهاد وأن نقطع النظر عن نفوذ هذه الدراسات القديمة على تفكيرنا، ونبدأ بالدراسة على أساس منهج وصفى يتوخى الاستقراء والتقعيد من جديد.